هل نبنى جدار الثقة؟! (*)

لم يكن قد مضى وقت طويل على ولاية المرحوم الرئيس السادات، حين شاعت دعابة اختلط فيها الجد بالهزل، والنكتة بالحكمة، والسطحية بالعمق.. طفق الرواة آو أهل النكتة أصحاب القافية يقولون إن الرئيس السادات، بعد أن بدأ عهده بإبداء أنه سيمشى على طريق الرئيس جمال عبد الناصر: الله يرحمه، ركب سيارته يوما، وأمر سائقها بالانطلاق.. فسأله السائق: إلى أين؟ فأجاب الرئيس بصوته العريض الذى يحلو لأهل النكتة تقليده فى روايتها "على طريق جمال الله يرحمه.. ما أنا قلت قبل كده.. إحنا ماشيين على طريق جمال "!.. انطلق السائق، ولكنه بعد برهة احتار عند مفترق بالطريق، فعاد للسيد الرئيس يسأله، أيهما فيه يمضى؟. فأجابه الرئيس: "يا ابنى ما انا قلت.. على طريق الريس جمال "! عاود السائق سؤاله وحيرته تزداد: "ولكن الطريق يتفرع إلى اتجاهين، فأيهما أسلك؟.. أسقط لوهلة فى يد السيد الرئيس. هكذا تقول "النكتة "، ثم سأل السائق: "الريس جمال كان بيمشى فى آى سكة "؟.. أجابه السائق: "شمال يا ريس "، فسارع الرئيس يقول لسائقه: "خلاص يا بنى إدى إشارة شمال وخُشْ يمين "!!!

جزء كبير من عبقرية الشعب المصرى يتجلى فى نكاته ودعاباته . المصرى ابن نكتة وصاحب قافية، يبكى بدعاباته على حاله وشجنه وآساه حتى ليختلط الضحك بالبكاء.. تراه فى الدعابة الضاحكة،

(*) ٢٠٠٥/٩/٢١

يمس الوجيعة المبكية، ويغلف الحكمة العميقة بالسخرية الظاهرة.. حتى من نفسه!.. فى الدعابة التى أطلقت على ممشى وطريق الرئيس السادات، أراد المصريون أن يقولوا إن فلسفة الحكم: "قل ما يريده الناس، وافعل ما شئت..!" أو على مثال "النكتة" التى تُروى عمن لجأ إلى طبيب يشكو إليه أن حاله أدنى فيما يشكو منه من صديقه الذى يقول إنه يفعل كذا وكيت، وأنه لا يقدر على فعل ما يقول صديقه إنه يفعله، فسارع إليه الدكتور بالروشتة التى لا تخيب: قل زيّه "!!.. هكذا اعتاد أصحاب الأمر والنهى: "قل ما يرضى الناس، وافعل ما شئت "!! حتى صارت المقولة فلسفة وتعبيراً بالغ الجدية عن الفصام المزمن الذى قام ويقوم فى مصر بين الكلمة والفعل، والقول والسلوك!!

عن الدعابة فى المجتمع المصرى، أورد يحيى حقى فى مجموعة" دمعة.. فابتسامة " مشاهد عديدة من أيام الجبرتى للآن، تورى كيف كان الشعب المصرى يواجه النكبات والمظالم بالسخرية والنكات حتى صار أكبر صانع للدعابة، يصوغها فى كلمات قليلة يضمنها سخريته حتى من نفسه فتصبح كالعملة تتداولها الأيدى ولا تنتقص قيمتها!.. هذه الدعابة المتغلغلة فى النسيج المصرى، هى التى لم تبكنا على صنيع رئيس حزب مطربش، ترشح لرئاسة الجمهورية وأخذ "الوهبة" نصف المليون جنيه، ولكن لا لينافس ويفوز وإنما لينتخب الرئيس مبارك حتى إنه تباهى بأنه ضرب ابنه بالعصا لأنه صمم على أن يعطيه صوته ولا يعطيه للمرشح المنافس؟!.. هذه ليست نكتة، فزعيم الحزب المطربش جاد جدا فيما يقول ويفعل.. هو قد ترشح رئيسا للجمهورية، وهو قد تقاضى وحزبه "الوهبة" الممنوحة للمرشح الرئاسى من أموال الغلابة، وهو قد أعلن ونفذ ما أعلنه، وهو أن ينتخب الرئيس مبارك.. الأدهى من ذلك أننا نتلهى ونضحك حتى الثمالة من هذه المسخرة ولا نجد بأساً لا فى منح "الوهبة" ولا

فى استمرار الحزب إياه، ولا يخطر ببال لجنة شئون الأحزاب أى تحفظ على هذا الحزب بينما تدرج اللجنة - بهمة ونشاط - على رفض طلبات تكوين الأحزاب الجادة، وتحل حزب "العمل" دون أن يطرف لأحد رمش، وتصمم على بقائه محلولا ومنع عودته الى الساحة رغم حكم القضاء!!

ماذا يعنى هذا؟!

هل توقف أحد ليتأمل فى أثر هذا "الفصام" المزمن على انعدام ثقة المحكومين بالحكام وكفرهم بقرارات وتصرفات وأعمال أهل الحل والعقد المتصرفين فى شئون البلاد الذين انفصلت لديهم الصلة بين ما يقال وما يفعل، وحلت فى عقيدتهم وسياستهم "الكلمات" محل "الأفعال"، حتى لم يعد أحد يعنى إلا بما يقال، بغض النظر عما سوف يكون أو لا يكون فى عالم الفعل والعمل والسلوك؟!!

هل توقف أحد ليتأمل ويحلل ويفهم ويعى ويشخص، ناهيك بأن يحدد العلاج ويصبر على مرارة الدواء.. هل ندرك أن هذه الفلسفة أو هذا" الفصام" قد انطبعت به انطباعا يكاد يكون تاما كل حياتنا السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية!.. نشجب الإرهاب ونزرعه دون أن ندرى.. لا ندرك حين نترك "البلطجة" تفرض إرادتها، ونقلع عن احترام الشرعية ومهابة النظام والقانون وحماية المتجنى عليهم وكفالة حقهم - أننا نزرع الإرهاب، لأننا ندعو المجنى عليه بذلك أن يأخذوا حقوقهم بأيديهم مادام النظام لا يحميهم من شطط ووطأة "البلطجة"، ولا يكفل لصاحب الحق الوصول إلى حقه!. نتحدث عن احترام الشرعية والقضاء، ونريد بذلك أن نتهرب من واجبنا فى حماية وصيانة أهم مؤسساتنا مخافة رذاذ الألسنة التى قد تصيبنا لأن بيتنا من زجاج بعد ان خلطنا الخاص بالعام فى إدارتنا لما توليناه، وسمحنا لأبنائنا أن يتربحوا مما تحت أيدينا أو خاضع لاشرافنا، فإذا أفلت العيار وجمح الجامحون وانهار النظام، وصدر

التدخل واجبا للضبط وايقاف الانهيار الخلقى والسلوكى والادارى والاجتماعى، أحجمنا وقلنا إننا ننتظر حكم القضاء، فلا نحن صدقنا فى مواجهة ما تجب مواجهته، ولا نحن صدقنا فى تذرعنا بانتظار أحكام القضاء، وإنما هى "أقاويل" فى "أقاويل" لا معنى لها ولا صلة لها بفعل، لأن أحداً لا يعنى بأن ترتبط الكلمات بأعمال!!

نتشدق بالحرية، وباحترام حرمة الانسان وخصوصياته، ونجمع آكواما من الأشرطة لنقيم عليها "محرقة" لأنه لم يعد هناك مكان ـ هكذا قلنا! ـ للتسجيل أو التنصت أو المراقبة أو استراق السمع أو انتهاك خصوصيات عباد الله!!.. بينما المراقبات والانتهاكات والتسجيلات جارية على قدم وساق، وبغير إذن من سلطة قضائية، يتعارف عليها المراقِب والمراقَب، وقد تعارف الجميع على هذه المعادلة التى انفصمت فيها الكلمات عن الأفعال!!.. نتردى فى مثل ذلك حين نتشدق بالحرية والشرعية ثم نقتحم حيوات الناس اقتحاما عشوائيا ونقبض عليهم ونعتقلهم وبالسنين دون سلطة تراجع مراجعة حقيقية، فنزرع عارفين أو جاهلين بذور الإرهاب!.. نفعل ذلك حين نترصد الأبناء والأقارب والأسر ونقبض عليهم وننكل بهم ليرشدونا إلى المشتبه فيه أو فيهم فتتبهم المعايير ويفقد الأبرياء احساسهم بقيمة الكلمات ويفقدون الإحساس بالأمان وبالكرامة ويتحوصل فى داخلهم بذور العنف الذى يتنامى ويتحول إلى إرهاب نشكو منه وتضيع منا بوصلة تشخيصه فى زحام اختلاط المباح بغير المباح!..هكذا نفعل حين نسيغ أن تظل البلاد فى حالة طوارئ ـ أو ما يسمى بالأحكام العرفية، لأكثر من خمسين عاما لم يقطعها إلا سنة ونصف من مايو ١٩٨٠ حتى أكتوبر ١٩٨١، لم تترك الساحة فيها خالية من بديل يحل محل الأحكام العرفية فوضعنا ما سمى بقانون محاكم أمن الدولة ١٩٨٠/١٠٥ ليملأ فراغ إنهاء حالة الطوارئ، فلما أعيدت اثر اغتيال الرئيس السادات فى

آكتوبر١٩٨١، صارت البلاد والناس، محكومين بقانونين لأمن الدولة، أحدهما آمن دولة طوارئ ١٩٥٨/١٦٢ الذى عاد إلى الساحة بإعلان حالة الطوارئ، وثانيهما القانون البديل ١٩٨٠/١٠٥ الذى سُن لملء الفراغ وتجاهلنا الغاءه وأبقيناه بعد اعادة ملء الفراغ بإعادة إعلان الأحكام العرفية، وساغت وحلت لنا هذه الازدواجية التى صرنا بها محكومين بقانونين لأمن الدولة لا بقانون واحد، وبنوعين من محاكم أمن الدولة لا بنوع واحد، واسغنا فيما أسغناه، احتجاز آلاف المعتقلين الذين مضى على بعضهم فى الاعتقال أكثر من عشر سنوات لم يقفوا فيها أمام نيابة أو محكمة، فلما عَنّ لنا آن نتشدق بالحرية ونبشر بالكلام ـ محض كلام، بأننا سنلغى محاكم أمن الدولة، انطلقت الأبواق والأقوال والأهازيج والطبول تبشر بالإلغاء، ونحن فى الحقيقة نضحك على الناس ونقول لهم ونقول ونبشرهم ونخفى عنهم آننا لن نلغى إلاّ القانون ١٩٨٠/١٠٥ الذى كان قد وضع فقط لملء الفراغ الذى أعيد ملؤه فعلا من أكثر من عشرين عاما بإعادة إعلان حالة الطوارئ منذ أكتوبر ١٩٨١، ولأن المسائل كلام فى كلام، وقل ما يريده الناس وافعل ما شئت، فإننا لم نكتف بأننا أخفينا عن الناس أن الالغاء هو فقط للقانون البديل ١٩٨٠/١٠٥، وإنما جهزنا ترسانة من الاستثناءات لنضيفها إلى قانونى الإجراءات الجنائية والعقوبات فنحول الاستثناء إلى أصل والمؤقت إلى دائم بذريعة ملء الفراغ الناجم عن الغاء هذا القانون الذى تناسينا أنه كان أصلا لملء فراغ تم سده (بإعادة حالة الطوارئ) من أكثر من عشرين عاما.. فلما كتبت مقالا بمجلة المصور فى مايو ٢٠٠٣ كشفت فيه المستور عن الناس وتصديت لهذا الاحتيال تحت اسم التشريع، شن علىّ رئيس وزراء أسبق، ليس من رجال القانون أو العارفين به ـ شن هجوماً شديداً فى لجنة السياسات بالحزب الوطنى، لم يناقش فيه ما كتبته، فليست هذه صنعته ولا مادته ولا هذا يهمه، وإنما

ليستهول أن أتجرأ على إبداء هذا الرأى وكأن مخالفة رأيهم جريرة كبرى لا تغتفر؟!!.. نتحدث عن الطهارة ومقاومة الفساد، وجرائم التربح من الوظيفة أو المنصب تزكم الأنوف، ولا تلاحق المساءلة عنها إلا الصغار!!.. نرفع شعار: "كله بالقانون" لا نقوله احتراما حقيقيا للقانون، وإنما لمواراة ما نريد، فننتقل من مرحلة إهدار أو عدم احترام القوانين، إلى فرض ما نريد بالقانون، ولا نلتفت إلى مخاطر ومحاذير الانحراف بالتشريع أو تفصيل القوانين بل الدستور لإساغة المروم، فنجعل من عبء التخلص منه مستقبلا عبئين: عبء معالجة الأوضاع الناجمة عما فرضناه، وعبء اعادة رد التشريع الذى طرزناه إلى السواء!!.. نتحدث عن تحالف قوى الشعب العاملة، ونتغنى ـ بالأقاويل طبعا ـ بنسبة ال٥٠٪ للعمال والفلاحين، بينما تدخل السياسات فى تحالفات مع رجال المال الذين تسبقهم مصالحهم وأغراضهم، فيسبق الرصف والتبليط والسيراميك ـ يسبق الإمداد بالأدوات والأجهزة والآلات الطبية وقطع الغيار.. نتغنى بالترانيم والأهازيج عن توشكى وفوسفات أبو طرطور بينما الخسائر فيهما بالمليارات، وهكذا فعلنا بالتبشير بمشروع رأس سدر حتى فوجئنا ببلاغ وزير الطيران عن استيلاء مجموعة المشروع على مليارات قبل أن تقطع فيه خطوة أو تضع نصف طوبة!!.. نتحدث عن حكم الشعب، ونزور إرادته وأصواته فى جميع ألوان الانتخابات!!.. نفاخر بأننا نسمح بتكوين الأحزاب، بينما لايمر إلا المراد وتتحول اللجنة إلى لجنة لرفض تكوين الأحزاب!!.. نصنع نجومية لعملاء من وراء الستار، ثم لا نحسن مواجهة خروجهم على الخط المتفق عليه فنحولهم إلى "شهداء" يتعاطف معهم البسطاء وهم لا يعرفون ما وراء الكواليس، فإن كُشفت لهم خبايا العملاء والعمالة ظنوها من أحابيل الحكومة وأعطوا عطفهم أو تعاطفهم لنماذج رديئة منحرفة يهين صعودها أو تصعيدها مكانة مصر ويلطخ حاضرها وتاريخها بما لا يليق بها وبالمصريين!..

والسبب أننا لم نحسن الفعل ولم نحكم القول فاختلطت الأمور وتاه الناس بفعل: "قل ما يريده الناس، وافعل ماشئت "!!.. نفاخر بالتعليم ونشره، وتضبط امتحانات شهادات تعقد بالشقق المفروشة!!.. نتغنى بالعدل والمساواة، فى حين تتحول بعض المؤسسات، أو الهيئات إلى ضياع يرتع فيها الكبار وأصحاب الحول والطول، فيفقد البسطاء إيمانهم بكل شىء وهم يرون بوصلة العدل تحيد وتميل الموازين!!.. لا جدوى من الكلمات حين لا يجد المواطن تقديراً لآدميته وحقوق مواطنته، فيتنامى إليه - رغم أبواق الكلمات - الإحساس بالقهر والهوان، ويتوالد منهما مشاعر ملتهبة متصاعدة يفجرها اليأس والإحساس باللا قيمة!... يحدث ذلك حين يتفرعن الصغار والإمعات المأتى بهم على أصحاب القامات اعتماداً على أنهم مسنودون من السياسات!.. لا يثق الناس فى أى كلام عن الحق والعدل حين يرتع المسنودون فى مواقعهم كأنها ضياع يفعلون فيها ما يشاءون، يحجبون ما يشاءون، ويمررون ما يشاءون، ولا يراجعهم أحد، فيتحول الوطن إلى "تكايا" يرتع فيها أصحاب الأهواء وتضيع القيمة الحقيقية للكلمات!! يحدث ذلك حين نتباهى بالأمن والأمان، ويختفى رضا هلال مساعد رئيس تحرير أكبر صحفنا، دون أن نقدم تفسيرا للناس لقرابة عامين تخرس فيهما الكلمات التى تنطلق فى ذات الوقت مباهية متغنية بالأمن والأمان؟!!.. نتباهى بحرية الصحافة، ونتغنى بكرامة الصحفيين وحرية القول والرأى، بينما يستوقف الأستاذ جمال بدوى بنهر الطريق فى قلب القاهرة ليتلقى اعتداء غشوما ومهينا من عصبة لم يكشف لنا الأمن أفرادها أو محرضيها حتى الآن!، ثم بعدها بعامين أو ثلاثة يخطف الصحفى عبد الحليم قنديل من أمام منزله، حيث يجرد من ملابسه ويعتدى عليه ويلقى به عريانا فى مجاهل صحراء القطامية ... ثم ما هى إلاّ أسابيع، وتتراجع

التحقيقات، وتصمت الكلمات التى اعتادت أن تصافح آذاننا كل ساعة بالحرية والكرامة وحقوق الإنسان!!

أيها السادة!!

إن الملفات واجبة الفتح والمواجهة عديدة!! وإن ما جرى وشاع مخيف، انعدمت به ثقة المحكومين فى الحكام.. لا بد من بناء جدار للثقة كشرط لازم لبداية الرحلة الواجبة لتنفيذ ما وعد به الرئيس فى ولايته الخامسة وتنفيذ ما يريده الشعب ويطالب به ويتمناه.. وبناء جدار الثقة يحتاج إلى جهود هائلة، يجب أن تبدأ بإنهاء شعار: "قل ما يريده أو يرضى الناس، وافعل ما شئت "!. آن الأوان لأن نستعيد الصدق والوقار، وأن تصادق أعمالنا أقوالنا، وأن يطمئن الناس إلى أننا نعنى ما نقول، وأننا سنفعل ما قلناه.. أن تكون إرادة الشعب محل تقدير واحترام، وأن الكلمات والوعود ستتحول إلى أعمال، بغير ذلك لا يستطيع أحد أن يحسب أو يتدارك التداعيات ولا أن يوقف الانهيار أو الطوفان!